



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك فيصل / كلية الآداب

قسم الدراسات الإسلامية

عمادة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد



حكم الإجهاض في الإسلام

(دراسة فقهية)

(بحث مقدم في مادة مشروع بحث التخرج)

(الدرجة الحاصلة عليها من البحث **A+100**)

إعداد الطالبة: هيله الروقي

الرقم الجامعي: (*****)

الدكتور المشرف على البحث

د. محمد القطاونه

الفصل الدراسي الثاني 1438هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

ملخص الدراسة

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه ، والصلاة و السلام على خير رسله ، وعلى آله وصحبه
ومن سار على نهجهم من عباده.

أما بعد :

-اختارت الباحثة دراسة حكم الإجهاض في الإسلام ،وحاولت الوقوف على حكم الإجهاض في
الإسلام .

-فقامت بالإستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة ، وفي الغالب في مراحل تكوين الجنين، و ادرجتها بما
تقتضيه دلالاتها ،وتناولتها بالتحليل ، والأستنباط ، مستعينة بكتب التفسير .

-دعمت الباحثة البحث بالأحاديث النبوية الشريفة .

-واستعانت ببعض المراجع العلمية والفقهية ،بما يتناسب مع الموضوع .

-وذكرت سبب اختلافات المذاهب الأربعة في حكم الإجهاض.

-فقامت الباحثة بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث ،و تحت كل مبحث ، ثلاثة مطالب.

-المبحث الأول: واشتمل على ثلاثة مطالب :

-المطلب الأول : تناولت فيه تعريف الإجهاض في اللغة واصطلاح الفقهاء،وتعريفه عند الطب و بينت
أنواع الإجهاض ، وأسبابه،و إحصائيات للإجهاض في العالم .

-المطلب الثاني: ذكرت فيه دوافع الإجهاض ،والشروط التي تحقق تلك الدوافع ،وبينت أثر الإجهاض في
الطهارة والعدة و الطلاق.

-المطلب الثالث :تناولت فيه تعريف الجنين ومراحل تكوينه في الرحم ،وكذلك ذكرت مراحل تكوين
الجنين في القرآن الكريم ،و السنة النبوية.

-المبحث الثاني : ويشتمل على ثلاثة مطالب:

-المطلب الأول: بينت فيه حكم الإجهاض قبل نفخ الروح ،واستشهدت بآيات من القرآن الكريم
،ونصوص من السنة ،وذكرت آراء الفقهاء، و أقوالهم و اختلافاتهم.

-المطلب الثاني: بينت فيه حكم الإجهاض بعد نفخ الروح ،و أستشهدت بالآيات من القرآن الكريم،
ونصوص من السنة ،وذكرت آراء الفقهاء ،و أقوالهم و اختلافاتهم.

-المطلب الثالث : بينت فيه القول الراجح في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح وبعده.

-المبحث الثالث: ويشتمل على ثلاثة مطالب:
-المطلب الأول: تناولت فيه تحقيق الجناية على الجنين، و ذكرت اشتراط بعض الفقهاء في المذاهب الأربعة لتحقيق الجناية على الجنين.

-المطلب الثاني: بينت فيه عقوبة الإجهاض الأصلية (الغرة-والكفارة) وتناولت الباحثة من تلزم الغرة، مع الإستشهاد بالأحاديث النبوية ،و أقوال الفقهاء، وآراءهم واختلافاتهم.

-المطلب الثالث: بينت عقوبة الإجهاض البديلة و التبعية، واتبعته آراء الفقهاء في المذاهب الأربعة. وفي الخاتمة تم عرض أهم النتائج والتوصيات من خلال هذه الدراسة . والله ولي التوفيق

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

المقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وصل الله وسلم و بارك و أنعم على خير البشر، محمد بن عبدالله ، وعلى آله وصحبه ، و أزواجه وذريته اجمعين. أما بعد:

من شمول الشريعة الإسلامية تناولها حياة الإنسان، في جميع مراحلها، حتى قبل أن يولد، و يخرج للحياة، و في الإسلام أحكاما كثيرة تتعلق بالجنين؛ حفاظا عليه و حماية له و رعاية حقوقه ، و في وقتنا الحاضر برزت مشكلة عالمية ، و انتشر فعلها في كثير من بلدان العالم ، و هي إجهاض الأجنة ، فالإجهاض من المسائل المشكلة عالميا ، من حيث الإباحة و التحريم ؛ لأن الشريعة الإسلامية قد جمعت بعض مسائل الإجهاض منعا و تحريما ؛ لما في ذلك من الإعتداء على حق الحياة للجنين، و تعريض أمه للضرر و الخطر. و الإسلام هو الدين الذي تميز عن بقية الأديان، بحفظ حقوق الجنين، و عاقب على انتهاكها، و جعل له حق الحياة، و الإرث و الوصية و النسب و غيرها من الحقوق. سأتحديث في بحثي عن أحد المشاكل التي يتعرض لها الجنين في بطن أمه الا و هي الإجهاض . والله اسأل أن ينفع به

أهمية البحث و سبب اختياري له

- 1) أنه ذو علاقة بضرورة من الضروريات التي نادى الشريعة بحفظها؛ وهي ضرورة حفظ النفس ، و النسل .
- 2) إن الإجهاض أمر قد أنتشر في أكثر بلاد العالم في العصر الحديث ؛ و ذلك بسبب غفلة بعض الناس و بعدهم عن الدين، و الابتعاد عن القيم ، و مكارم الأخلاق ، و ما أول إلى ذلك الأحصائيات المروعة ؛ فقد كانت في عام (1396هـ) الموافق (1976م) تبلغ أكثر من 25 مليون حالة إجهاض و في عام (1404هـ) الموافق (1984م) زادت إلى خمسين مليونا أكثرها في البلدان النامية.
- 3) لأن هناك دعوات إلى إباحة الإجهاض ، بحيث أصبح بمقدور كل امرأة تريد إجهاض جنينها ما عليها إلا الذهاب للعيادة المتخصصة في إجهاض الأجنة و إسقاط حملها .
- 4) حصول وفيات ، و مشاكل للنساء ؛ بسبب الإجهاض .
- 5) كثرة أخطار ارتكاب الإجهاض .

أهداف البحث

- 1- إبراز وبيان عناية الشريعة الإسلامية بالصحة، وسلامة الأجنة.
- 2- بيان الحكم الشرعي الفقهي في موضوع الإجهاض .
- 3- التعاون في إيجاد الوعي الوقائي لدى الناس، بتوضيح حكم الإجهاض الشرعي .

إشكالية الدراسة

- نظراً لأهمية الموضوع ، وانتشار الإجهاض في كثير من بلاد العالم في العصر الحديث .
فإن محاولة دراسة الموضوع، تطرح عدة أسئلة على النحو التالي :
- س1- ماهو الإجهاض ؟
 - س2- أسباب ودوافع الإجهاض ؟
 - س3- ما موقف الشريعة الإسلامية من الإجهاض ؟
 - س4- متى يباح الإجهاض ومتى يحرم ؟
 - س5- ما هو رأي العلماء والفقهاء في الإجهاض ؟

الصعوبات التي واجهتني

- اختيار الموضوع.
- صعوبة جمع المادة العلمية وتصنيفها.
- ضيق الوقت .
- التأخر في كتابة البحث بسبب ظروف العمل ومسئوليات البيت.

الدراسات السابقة

- أولاً: عقد عدة مؤتمرات عن الإجهاض ونذكر بعض منها فيما يأتي :
- ❖ مؤتمر بيروت بداية عام 1971م جرى فيه نقاشاً حاد حول مسألة الإجهاض ، ولم يتوصل إلى نتيجة وهو أول مؤتمر من نوعه، لبحث مشكلة الإجهاض .
 - ❖ مؤتمر الرباط 24-29/12/1971م ، وهو ثاني مؤتمر، وقد رأى المشاركون في الاجتماع ، منع الإجهاض بعد أربعة أشهر، وهو مجال خلاف قبله البعض والأكثر منعه .
 - ❖ مؤتمر الأمومة في الإسلام في القاهرة: عام 1978م ، أوصى المؤتمر باستعمال الوسائل التي لا تضر بصحة الأم، ولا تسبب عقماً من منطلق حكم الشريعة .
 - ❖ مؤتمر الإنجاب في ضوء الإسلام في 11/شعبان / 1403هـ-24/مايو/1983م وتوصل أعضاء المؤتمر؛ إلى إن الجنين به حياة من أول الحمل ، وله احترام في جميع مراحل حياته ، وهذا لا سيما بعد نفخ الروح ، و يحرم إسقاطه .
 - ❖ وهناك عدة مؤتمرات للإحصائيات منها تحديد نسل الأمة الإسلامية، والإباحية والتحلل من كل دين ، و من آخرها، مؤتمر القاهرة للسكان و التنمية ، وقد سبقه مؤتمرات من نوعه في 29/3/1415هـ-5/6/1994م.⁽¹⁾

ثانياً : تطرق العديد من الباحثين لأحكام الإجهاض منها :

- 1- مشكلة الإجهاض (دراسة طبية فقهية) في عام 1405هـ-1985م د.محمد علي البار تطرق فيه إلى مفهوم الإجهاض، وتعريفه الطبي، وأسبابه، وأنواعه، وأقوال العلماء في الإجهاض، وإحصائيات الإجهاض في العالم.
- 2- أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي :تحدث فيه الدكتور: عن مراحل تكوين الجنين، وإحصائيات عن الإجهاض في العالم، وتحدث عن مفهوم الإجهاض، ودوافعه، وأسبابه، ووسائله، والأحكام المترتبة عليه.

⁽¹⁾ أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي _ في عام(1423هـ-2002م)، د.إبراهيم محمد رحيم (رسالة ماجستير).

3- مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.⁽¹⁾

بحوث ومناقشات و مؤتمرات عن الإجهاض ومن ضمن ما شتملت عليه المجلة مؤتمر الرباط حيث تحدث الدكتور حسان تحتوت: عن الإجهاض من ناحية تاريخيه ، وتشريعاه ، وذكر فيه إحصائيات للإجهاض في العالم ، وخطرة وبعض الفتاوى عن الإجهاض .

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي ؛ لكونه يتناسب مع طبيعة الدراسة ، إذ قامت الباحثة بجمع المادة التي يقوم عليها البحث من مصادرها الأصلية المعتمدة ، ثم حللتها تحليلاً علمياً لمعرفة حكم الإجهاض ، ومعرفة الرأي الراجح في المسائل المختلفة بعد عرض آراء الفقهاء ، واستشهدت بالآيات القرآنية الكريمة ، وفي الغالب في مراحل تكوين الجنين ، وادرجتها بما تقتضيه دلالاتها ، وتناولتها بالتحليل ، و الاستنباط ، مستعينة بكتب التفسير .

-دعمت الباحثة الدراسة بالأحاديث النبوية الشريفة .

-استعانت الباحثة ببعض المراجع العلمية والفقهية، بما يتناسب مع الموضوع .

-ذكرت الباحثة سبب اختلافات المذاهب الأربعة في حكم الإجهاض.

⁽¹⁾ المكتبة الشاملة: تاريخ الإضافة، (14 نوفمبر 2010 م) .

هيكلية الدراسة

المقدمة:

المبحث الأول: حقيقة الإجهاض.

المطلب الأول: 1- تعريف الإجهاض.

2- أنواع الإجهاض.

3- أسباب الإجهاض.

4- إحصائيات الإجهاض في العالم.

المطلب الثاني: 1- دوافع الإجهاض.

2- الشروط التي تحقق دوافع الإجهاض.

3- أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق.

المطلب الثالث : متى تنفخ الروح؟

1- تعريف الجنين ومراحل تكوينه داخل الرحم.

2- مراحل تكوين الإنسان في القرآن الكريم.

3- نصوص من السنة عن تكوين الجنين في رحم الأم.

المبحث الثاني : حكم الإجهاض.

المطلب الأول: حكم الإجهاض قبل نفخ الروح.

المطلب الثاني: حكم الإجهاض بعد نفخ الروح.

المطلب الثالث: القول الراجح في حكم الإجهاض.

المبحث الثالث: عقوبة الإجهاض.

المطلب الأول : تحقيق الجناية على الجنين.

المطلب الثاني: عقوبة الإجهاض الأصلية ويشمل:

1- الغرة 2- الكفارة 3- من تلزمه الغرة

المطلب الثالث: عقوبة الإجهاض البديلة والتبعية:

1- عقوبة الإجهاض البديلة 2- عقوبة الإجهاض التبعية

الخاتمة و فيها أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول : حقيقة الإجهاض واشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : معنى الإجهاض

معنى الإجهاض في اللغة : مصدر جهض، وأجهضت المرأة ولدها، أي أسقطته ناقص الخلق، وكذلك وإسقاط، وإلقاء الحمل ناقص الخلق، بعد استقراره في الرحم ، قبل أن يتم تخلقه ، أو بعده.

والمعنى عند الفقهاء: الإسقاط، والطرح ، و الإلقاء، و الإملاص. (1)

والفقهاء يعتبرون خروج الحمل بعد ستة أشهر نفاس ، و تقدموا على الأطباء في معرفة ذلك الإعجاز، و كان أول من استنبط هذا الحكم هو الصحابة (ابن عباس ، وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهم- ؛ عندما أراد عثمان رضي الله عنه أن يقيم الحد على امرأة بتهمة الزنا ؛ لأنها وضعت مولودها بعد زواجها بستة أشهر فقط، فرواية تقول : علي بن أبي طالب ،الذي منعه ، و رواية أخرى تقول: ابن عباس ،الذي منعه من ذلك ، وقالوا ممكن، والدليل عليه من كتاب الله، قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ الآية 15 من سورة الأحقاف). إسناده صحيح (2)

فإن تفسير الآية :أن مدة الحمل والرضاعة يبلغ ثلاثون شهراً، منها سنتان للرضاعة ، ويبقى من الثلاثين شهراً ستة أشهر، وهي أقل مدة الحمل الذي يعيش فيها الجنين في بطن أمه. (3)

تعريف الإجهاض في الطب:وضع الطب عدة تعاريف منها:

1- خروج مكونات الحمل الناتجة عن طريق الإخصاب مجتمعاً قبل اكتمال خلقة الجنين الساقط.

2- إنهاء الحمل مبكراً خلال الأشهر الأولى . (4)

¹ (ابن نجم- الحر الرائق- ج8، ص(389)، البجيرمي- حاشية البجيرمي- ج2، ص(250).

² (الرواي : عبدالرحمن بن أزهر/المصدر: البدر المنير- ابن الملحق- ص(132/8).

³ (ابن قدامة- المغني- (477/7)، انظر: مشكلة الإجهاض- ص(11-10).

⁴ (انظر: مشكلة الإجهاض- ص(85-84).

أنواع الإجهاض

- 1- الإجهاض المنذر: وهو الذي يأتي معه علامات تنذر بحصول الإجهاض.
 - 2- الإجهاض المحتم: محتما لأنه يكون خروج الجنين حتما، ويأتي معه نزف دم ، وكذلك يكون عنق الرحم متسعا ويطرح جميع محتويات الحمل.
 - 3- الإجهاض المختفي: لأنه ينزف داخليا في الرحم، وتنقطع تغذية الجنين فيموت، ويبقى فتره ثم يقذفه الرحم.
 - 4- الإجهاض المتكرر (1)
 - 5- الإجهاض العلاجي: وهو للإنقاذ حياة الأم إذا كان استمرار الحمل يهدد حياتها.
 - 6- الإجهاض الجنائي أو الاجهاض المحدث.
- والإجهاض الجنائي : وهذا النوع بفعل فاعل ؛ لتحديد النسل أو بسبب الإعتداء أو التستر على الفاحشة (الزنا) ، أو لكثرة الزنا وخاصة في بلاد الغرب.(2)

ويكون سبب الإجهاض المتكرر وجود احد الأمراض التالية في الغالب:

- 1- مرض طويل الأمد لدى الأم، مثل الزهري ، أو البول السكري ، أو أمراض الكلى ، أو مرض الهربس.
- 2- العيوب الخلقية في الرحم .
- 3- اتساع عنق الرحم.
- 4- الأمراض الوراثية لدى الجنين.
- 5- نقص هرمون البرو جسترون.

¹ انظر: مشكلة الإجهاض-ص(18-19-20-21).

² انظر: مشكلة الإجهاض ،ص(18-19-20-21)، انظر: أحكام الإجهاض ،ص(123).

أسباب الإجهاض

- 1- مشاكل في البويضة الملقحة.
- 2- مشاكل في جهاز المرأة التناسلي.
- 3- إصابة الأم بضرب أو حادثه.
- 4- أمراض عامة في الأم .
- 5- الصدمة النفسية الشديدة .
- 6- نقص هرمون البرو جسترون (ويعتبر مسئولاً في بعض حالات الإجهاض المتكرر).
- 7- الأدوية والعقاقير. (1)

¹ (مشكلة الإجهاض، ص(15-14-13-12)

إحصائيات عمليات الإجهاض في العالم؛ فإنها:

- بلغت حالات الإجهاض الجنائي عام 1976م 25 مليون حالة سنوياً.
- و في مارس 1981م ذكرت مجلة تايم الأمريكية نسب مروعة لحالات الإجهاض في العالم منها :
- التقديرات الطبية تدل على 13,700,000 حالة إجهاض جنائي سنوياً، في البلاد النامية.
- واسبانيا والبرتغال أكثر من مليون حالة.
- دول أوروبا الغربية أكثر من مليون حالة.
- الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 15 مليون حالة.
- الأتحاد السوفيتي ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين سنوياً، وهي أول دولة أبحاث الإجهاض ، بمجرد طلب الحامل ، بدون أي سبب طبي . (1)

الحمد لله على نعمة الإسلام ، حيث شرع الله لنا قوانين للحفاظ على النفس والنسل وصون الأعراض عن عبث العابثين ، وجنبنا وحفظنا من حياة البهائم ، التي منغمس فيها العالم غير المسلم .

¹ انظر، مشكلة الإجهاض، ص7_د. محمد البار_ نقلا عن تقرير منظمة الصحة العالمية عام 1976م، ومجلة تايم الأمريكية 1984-القاهرة عام 1994م

المطلب الثاني: دواعي الإجهاض

دواعي الإجهاض كثيرة منها :

- التخلص من الجنين لسلامة الأم ودفع خطر عنها
 - المحافظة على رضيع تم الحمل عليه وهو صغير يحتاج للرضاعة وخاف عليه من الهلاك
 - عدم مقدرة الوالد على توفير حليب اصطناعي أو جلب مرضعة له
 - التخلص من حمل السفاح (الزنا) والتستر على الجريمة حتى لا يسبب لها فضيحة وعار.
- نسأل الله العافية والسلامة وحفظنا الله وأبنائنا والمسلمين من هذه الفاحشة .

ولكي تتحقق تلك الدواعي لابد من اخذ الاعتبار في الشرع بالشروط الآتية:

- 1- إن تكون دواعي ضرورية، واقعة وليس متوقعة .
 - 2- إن تكون النتائج المترتبة على هذه الدواعي، نتائج يقينية وليست وهمية ولا تخمينية.
 - 3- إن تكون الفائدة، المتحصلة من جواز الإجهاض بسبب الدوافع الضرورية، أجلّ أهمية، في منظور الشرع، من الفائدة المتحصلة من تلافي الإجهاض وإهمال أسبابه ودوافعه. ⁽¹⁾
- فإذا توفرت هذه الشروط في دواعي الإجهاض فلا بد من النظر في مدة الحمل، هل هي قبل نفخ الروح، أو بعد نفخ الروح.

¹ البوطي-تحديد النسل-ص(87-88) مكتبة الفارابي -دمشق.

أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق

إذا حصل الإجهاض بعد تمام خلق الجنين ، في وقوع الطلاق ، ما يترتب على النفاس يترتب على إجهاض الجنين، من حيث الطهارة، و إنتهاء العدة ، و حصول الطلاق المعلق على الولادة ؛ ليتأكد من خلو الرحم بذلك.⁽¹⁾

وللفقهاء في هذه المسألة أقوال :

المالكية²، والشافعية : ذهب في المعتمد عليهم إلى اعتبار الأم نفساء، ولو بخروج مضغة في أصل آدمي. ويرى الحنفية³، والحنابلة⁴ : أن المرأة لا تصح نفساء إن أجهضت، ولم يظهر شيء من خلقة الجنين.

أما بالنسبة لإنقضاء العدة ووقوع الطلاق المعلق على الولادة:

يرى الحنفية⁽⁵⁾ والشافعية والحنابلة : إن الجنين في أطواره الأولى إذالم يتضح له صورة آدمي لا تنتهي بها العدة ولا يحصل الطلاق المشروط على الولادة، لأنه لم يثبت أنه مكتمل الحلقة بالرؤية أو البيئة .
- أما إذا كانت المضغة لها صورة آلة إلى التخلق ، أو شوهدت العلامات إنها لو بقيت في الرحم لتكونت ، فإنها تنتهي العدة بها، ويحصل الطلاق عند الحنفية⁽⁶⁾ والحنابلة ، لكن الشافعية⁽⁷⁾ : لا يحكمون بالطلاق المشروط على الولادة ، بهذه الصورة ، والمالكية⁽⁸⁾ : يقولون أن العدة تنتهي بخروج الحمل كله، و لو علقه .

⁽¹⁾ لجنة من العلماء - الموسوعة الفقهية - ج2، ص(36)

⁽²⁾ الدسوقي - حاشية الدسوقي - ج1، ص(117)

⁽³⁾ الزيلعي - تبين الحقائق - ج1، ص(63)، - ابن عابدين - ص(201)

⁽⁴⁾ البهوتي - ج5، ص(337)

⁽⁵⁾ الكاسائي - بدائع الصنائع - ج2، ص(196).

⁽⁶⁾ ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - ج1، ص(128)

⁽⁷⁾ الرملي - نهاية المحتاج - ج1، ص(128)

⁽⁸⁾ البهوتي - كتاب القناع - ج5، ص(337)، الدردير - الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي - ج2، ص(474).

ثانياً: الأحكام بعد سقوط الحمل:

وهي تختلف حسب وقت نزول الجنين في أي مرحلة من مراحل حياته كما يلي:

أولاً: إذا نزل الحمل في المرحلة الأولى: طور (النطفة)؛ فلا يترتب على إسقاط النطفة أو العلقة أحكام ، وتستمر المرأة في الصيام والصلاة، كأن لم يكن إسقاط، وتتوضأ لكل صلاة إذا كان معها دم.

ثانياً: إذا نزل الحمل في المرحلة الثالثة: (المضغة)، فله حالتان:

الحالة الأولى: أن تكون (المضغة) لم يتصور فيها ظاهر خلق آدمي ، ولم يشهد علامات بأنها مبدأ إنسان، فالحكم ، مثل (الحكم الأول) ، ليس فيه شيء من الأحكام.

الحالة الثانية: أن تكون (المضغة) مكتملة، أي صورة آدمي ، أو فيها علامات ظاهر من خلق الإنسان؛ أو شهد بأنه مبدأ إنسان، فإنه عليه ما على النفاس من أحكام وانقضاء العدة.

ثالثاً: إذا خرج الحمل في المرحلة الرابعة: أي بعد نفخ الروح، وهو بعد مائة وعشرين يوماً من الحمل ، فله حالتان، وهما:

1 - إذا لم يخرج الجنين صارخاً، فله أحكام الحالة الثانية ، و يغسل ويكفن ويصلى عليه ويسمى وله العقيقة.

2 - وإذا خرج الجنين صارخاً، فله أحكام المولود كاملة، من ميراث وله ملك المال من الوصية. (1)

¹ اللجنة الدائمة للأفتاء-جزء-رقم: 21، ص(437)، ص(438)

المطلب الثالث : متى تنفخ الروح في الجنين

تعريف الجنين: هو الحمل الذي في رحم المرأة.

يمر الجنين في رحم الأم بمراحل تتخلق فقد قال الله سبحانه وتعالى :

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ سورة المؤمنون، آية(14-12)

هذه الآيات الكريمة تبين عظمة الخالق سبحانه وتعالى حيث اخبرنا بمراحل نشأة الإنسان بآلاف السنين قبل أن يكتشفها العلم الحديث بسنوات ، فالإنسان يمر بعدة مراحل في بطن أمه ، النطفة ، ثم طور العلقة ، ثم طور المضغة ، ثم الجسد الفاصل ، ثم طور الكساء باللحم ، ثم مرحلة النشأة ، ثم طور القابلية للحياة ، ثم طور الحضانة في الرحم ، ثم طور المخاض ، فسبحان من صور وأبدع في التصوير.

مراحل تكوين الجنين في بطن أمه :

المرحلة الأولى: النطفة : وهي في اللغة تطلق على معانٍ منها : القليل من الماء والماء الصافي قل أو أكثر أو ماء الرجل والجمع نطاف.⁽¹⁾

والنطفة: هي المرحلة الأولى التي يمر بها الجنين ، داخل الرحم ، وأصل النطفة الماء الصافي ، والمقصود بها هنا المنى ، وقد قال تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ [المؤمنون: 13] وتبقى هذه المرحلة أربعين يوماً ، كما ذكر لنا نبينا ﷺ: ((أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً)).

ويذكر الدافق: أجنة أن مصطلح النطفة تبدأ من الحيوان المنوي والبيضة ، وينتهي بطور الحرث ،

والنطفة تمر بثلاثة أطوار :

1- **الماء الدافق :** وقد أشار الله إليه في قوله سبحانه ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ. خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾

سورة الطارق آية 5-6

2- **السلالة :** والسلالة في اللغة: انتزاع الشيء وإخراجه برفق، كما قال تعالى:

﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾ سورة السجدة (آية: 8)

3- **النطفة الأمشاج :** ويشير القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ

فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾. الإنسان [20-21]

¹ انظر تفسير القرطبي (78-79) وتفسير ابن جرير الطبري (14/354-355)، وتفسير ابن كثير (4/453).

وأكثر المفسرين قال: أن الأمشاج تعني اختلاط المائتين للرجل والمرأة، وقد ذكر عن ابن عباس -رضي الله عنه- أنه قال: يختلط ماء الرجل وهو أبيض غليظ بماء المرأة، وهو أصفر رقيق، فيخلق منهما الولد فما كان من عصب وعظم وقوة فهو من ماء الرجل وما كان من لحم ودم وشعر فهو من ماء المرأة⁽¹⁾

مرحلة الثانية: العلق: وقد ذكرها الله تعالى في قوله ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (12) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (13) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (14)﴾ (14) سورة المؤمنون وكررت العلق في خمس مواضع: في سورة الحج آية (5)، والمؤمنون (14) وغافر آية (67)، والقيامة آية 38، والعلق آية 2.

والعلق في اللغة: الدم الغليظ، أو الجامد، والعلق: القطعة منه.

وهي المرحلة الثانية التي يمر بها الجنين، وسمي الدم بالعلق، لتعلقه بما يمر به، وتصل هذه المرحلة أربعين يوماً، كما ذكر النبي ﷺ: ((ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ)) وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾. سورة العلق (آية: 2)⁽²⁾

المرحلة الثالثة: المضغة

والمضغة في اللغة: هي القطعة من اللحم، وهي ما يمضغ ولم ينضج؛ وهي اسم الحالة التي ينتهي إليها الجنين، بعد العلق. وهي المرحلة الثالثة التي يمر بها.⁽³⁾ ورد ذكر المضغة في قوله تعالى ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ سورة المؤمنون (آية: 14) والمضغة في علم الأجنة كأنها لقمة ممضوغة، وذلك عندما تتعلق الكرة الجرثومية بالرحم يبدأ التحول السريع في تكوين الجنين.⁽⁴⁾

وتبقى هذه المرحلة أربعين يوماً، فقد قال: ﷺ ((ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ)).

¹ انظر: تفسير القرطبي (79-78) وتفسير ابن جرير الطبري (14/354-355)، وتفسير ابن كثير (4/453).

² انظر: القاموس المحيط (3/275)، المعجم الوسيط (2/629-628)

³ انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (3/117).

⁴ انظر: أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ص(36).

المرحلة الرابعة والخامسة :

من مراحل تكوين الجنين في بطن أمه: مرحلة تكوين اللحم والعظام تستغرق فقد ورد ذكرهما في قوله تعالى ﴿ فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ سورة المؤمنون (آية: 14) وقد ذكر علماء الأجنة أن مرحلة تكوين العظام واللحم تستغرق الأسبوع الخامس والسادس و السابع. ويظهر في هذه المرحلة نوعان من الكتل :

-الكتلة الهيكلية، وقد جعل الله الخلايا في هذه الكتلة القدرة على تشكل منها الألياف والغضاريف وخلايا مكونة للعظم.

-الكتلة الظهرية وهذه تظهر بعد تكون الفقرات الأولية ومنها ما يشكل آدمة الجلد و ما تحته من أنسجة، ومنها ما يكون عضلات الهيكل، ومعنى ذلك أن العظام تسبق العضلات. (1)

المرحلة السادسة :

وقد وردت هذه المرحلة في آيات كثيرة منها:

قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ سورة المؤمنون [آية:14] .

وقد اتفق المفسرون على أن معنى قوله تعالى ﴿ خَلَقًا آخَرَ ﴾ هو نفخ الروح في الجنين . وكذلك قوله تعالى ﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ سورة السجدة: [آية:9]

4- نفخ الروح: ويكون بعد مائة وعشرين يوماً من علق النطفة في رحم الأم ، قال: ﷺ

: ((ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ)) والروح هي؛ ما حيي بها الإنسان، وبينها الله تعالى في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. سورة الإسراء، [آية: 85]

-بين لنا نبينا (ﷺ) في هذا الحديث قضية القضاء والقدر وهو ما يتعلق بعلم الله تعالى، الذي احاط كل شيء بعلمه، وهو الذي يعلم ماكان وما يكون، حيث أنه سبحانه كتب في كتاب الإنسان رزقه، وحياته، وموته، وعمله خيره وشره، وهل هو من أهل السعادة أم من أهل الشقاء.

¹ (انظر: أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي، ص(56-55))

مراحل تكوين الإنسان في القرآن الكريم والسنة النبوية

وردت آيات عديدة في القرآن الكريم تبين مراحل تكوين الجنين ومنها:

قوله تعالى: ﴿أَنَا خَلَقْنَا مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ سورة يس: (آية: 77)

قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ سورة الإنسان: (آية 20-21):

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ سورة المؤمنون: (آية: 13).

وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَخْلُقُكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ * فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ سورة المرسلات: (آية: 20-21)

وقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ أَطْوَارًا﴾ سورة نوح: (آية: 13-14)

وقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ﴾ سورة الزمر: (آية: 6)

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ سورة الحج: (آية: 6).

وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَيْ شَيْءٍ خَلَقَهُ، مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾ سورة عبس: (آية: 18-19)

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى، مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾ النجم: (آية: 45-46).

وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى، أَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى، ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَحَلَقَ فَسَوَّى، فَجَعَلَ مِنْهُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ سورة القيامة: (آية: 36-39)

و ذكرت النطفة في القرآن الكريم في اثني عشر آية على ثلاث معاني النطفة والنطفة المؤنثة والنطفة الأمشاج.

وكذلك ذكرت المضغة في القرآن الكريم في آيتين؛ في سورتي "الحج" , و"المؤمنون".

وكذلك وردت نصوص من السنة النبوية تحدد وقت مراحل الجنين الأولى :

1- حديث عبد الله ابن مسعود-رضي الله عنه-قال: حدثنا رسول الله ﷺ قال : (إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات: برزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح).⁽¹⁾

2- وفي رواية مسلم للحديث نفسه(إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل إليه الملك، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات...)⁽²⁾.

3- حديث حذيفة بن أسيد- رضي الله عنه -قال: قال رسول الله - ﷺ - قال: (يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة، فيقول: يارب، أشقي أو سعيد، فيكتبان ، فيقول: أي رب، أذكر أم أنثى، فيكتبان، ويكتب عمله، وأثره، وأجله، ورزقه، ثم تطوى الصحف، فلا يزداد فيها و لا ينقص)⁽³⁾

-فظاهر الحديث الأول يبين إن نفخ الروح وكتابة قدر الإنسان ؛ يكون بعد الأربعين الثالثة، أي في بداية الشهر الخامس، في حين إن الحديثين الآخرين، يبينان إن نفخ الروح يكون بعد الأربعين الأولى، أي في حوالي منتصف الشهر الثاني تقريباً، ومما لاشك فيه إن جمهور العلماء السابقين يأخذون في ظاهر الحديث الأول ويرون إن نفخ الروح إنما يكون بعد الأربعين الثالثة؛ وقد شاع هذا الأمر وانتشر حتى أصبح عند كثير من العلماء حقيقة لاشك فيها، لأن هذا الحديث أشهر وقد روته أكثر المصادر.⁽⁴⁾

¹ البخاري:- صحيح البخاري-101/1 كتاب بدء الخلق، كتاب القدر، الباب الأول، رقم الحديث(6594)، ج11، ص(477).

² مسلم:- صحيح مسلم 2036/4 كتاب القدر ، الباب الأول، رقم الحديث (2643).

³ مسلم:- صحيح مسلم 2037/4 رقم الحديث (2644)، أحمد: مسند أحمد 7/4.

⁴ انظر: تفسير القرطبي 8/12، النووي: شرح صحيح مسلم 191/16 ، ابن حجر :فتح الباري-ج11، ص(481-484)، ابن عابدين -حاشية بن عابدين-ج2، ص(380)، ابن همام-فتح القدير-ج2، ص(495)، الرملي- نهاية المحتاج-ج8، ص(416)، المرادوي-الإنصاف-ج7، ص(386).

ولما كان هناك تعارض بين حديث ابن مسعود الذي رواه البخاري والحديثين الآخرين برواية مسلم والإمام احمد فقد عمل الدكتور شرف القضاة على التوفيق بين هذه الأحاديث،⁽¹⁾

فقال: (إن الأصح حمل الحديث الأول على بقية الأحاديث، لان الحديث الأول ليس فيه تصريح بأربعة أشهر، أو بأنا مرحلة النطفة تكون أربعين يوماً وحدها، بل إن قوله (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً) يفهم منه، إن كل الخلق من نطفه إلى علقه إلى مضغه يتم في الأربعين)⁽²⁾ ولذلك لم ترد كلمة (نطفه) بعد هذه الجملة في أي رواية صحيحة أو حسنة إما قوله : (ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك) فليس صريحاً، لأن المقصود المدة، وهي أربعين يوماً، بل يحتمل غيره ، كأن نقول مثلاً : إن العلقه والمضغة مثل النطفه فالجنين ليس فيه روح، و كونه لم يكتب قدره، و يوضح قوله (بعد ذلك): ثم يرسل الله تعالى إليه الملك لنفخ الروح فيه ، ويؤمر بأربع كلمات. ومما يؤكد إن المقصود في قوله (مثل ذلك) ليس الوقت.⁽³⁾

-ورواية مسلم لحديث ابن مسعود نفسه، فلاشك إن قوله (إي في ذلك الوقت وهو الأربعون الأولى لاغير، فينبغي تفسير قوله : (مثل ذلك) تفسيراً آخر غير الوقت. فيصبح معناه ثم يكون في ذلك الوقت مثل الجمع فهناك شبه بين العلقه والمضغة، وبين الجمع الأول وهو النطفة ، قد يكون عدم وجود الروح، أو عدم كتابة قدره.⁽⁴⁾

هذا ما رجحه الدكتور القضاة من إن نفخ الروح يكون في الأربعين الأولى، لاغير. والله اعلم .

¹ انظر: كتاب متى تنفخ الروح في الجنين- د. شرف القضاة، ص(45)- دار الفرقان-1990م.

² ابن القيم-النبيان في أقسام القرآن-337، ابن حجر-فتح الباري-481/11.

³ انظر: كتاب متى تنفخ الروح في الجنين- د. شرف القضاة، ص(45)- دار الفرقان-1990م.

⁴ انظر: كتاب متى تنفخ الروح في الجنين- د. شرف القضاة، ص(45)- دار الفرقان -1990م.

وبعد إن ذكرنا أقوال العلماء في المدة التي تنفخ فيها الروح.

فإن الباحثة تميل إلى قول جمهور الفقهاء القائلين: بأن نفخ الروح لا يكون إلا بعد الأربعين الثالثة، أي بعد مائة وعشرين يوماً من علق الجنين في الرحم. والله اعلم. وذلك لأن حديث ابن مسعود الذي رواه البخاري في صحيحة، أشهر وقد روته أكثر المصادر، وفهمه العلماء الإجماع السابقون وأصحاب المذاهب الفقهية، وذكرت معظم كتبهم بصريح العبارة،⁽¹⁾ إن نفخ الروح يكون بعد مائة وعشرين يوماً، من علق الجنين في الرحم .

وعلى هذا فقد يكون الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين أو بعد نفخ الروح فيه.

- ❖ وجمهور العلماء يأخذون بالحديث الأول لأنه الأشهر في مصادر عديدة.
- ❖ ويتبين من قول جمهور الفقهاء: إن نفخ الروح بعد مائة وعشرون يوماً من علق النطفة في رحم الأم .

¹ ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - رد المحتاج - ج 2، ص (380)، ابن الهمام - فتح القدير - ج 2، ص (495)، الرملي - نهاية المحتاج - ج 8، ص (416)، المرادوي - الإنصاف - ج 7، ص (386)، القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي - ج 12، ص (8)، النووي - شرح صحيح مسلم - ج 16، ص (191)، ابن حجر - فتح الباري - ج 11، ص (481-484)

المبحث الثاني: حكم الإجهاض

المطلب الأول: حكم الإجهاض قبل نفخ الروح

إذا توفرت الشروط التي سبق ذكرها؛ لتتحقق ضرورة الإجهاض، نرجع للنظر إلى مدة الحمل ، هل هي قبل نفخ الروح أم بعده؟.

وللعلماء أقوال مختلفة في حكم الإجهاض قبل النفخ في الروح :

أولاً: الإباحة المطلقة

واختار الحنفية والشافعية وبعض الحنابلة وبعض المالكية ، جواز الإجهاض قبل نفخ الروح، هذا ما ذكره بعض الحنفية (1) ، حيث قالوا: بإباحة إسقاط الجنين ما لم يتخلق شيء منه. وقال الرملي: الراجح تحريم إسقاط الحمل بعد نفخ الروح، مطلقاً، وجوازه قبله. (2) وفي حاشية قليوبي: يقول يجوز إسقاطه ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه. وقال المرادوي في الإنصاف: يباح شرب دواء لإسقاط النطفة. (3)

ثانياً : الإباحة لعذر

وهو واقع مذهب الحنفية، فقد نقل ذلك (4) بن عابدين: عدم الجواز لغير عذر بالقياس على المحرم لو كسر بيض صيد ضمن لأجل أصل الصيد ؛ فإن من أجهضت نفسها بدون عذر عليها إثم. وكذلك من قول ابن وهبان: إن من الأعدار أن يجف لبن الأم ، بعد اتضاح الحمل و يملك والد الطفل ما يستأجر به المرضعة، ويخاف موته ، وقال بن وهبان: أن جواز الإسقاط محمول على حالة الضرورة، فإذا تحققت شروط دواعي الإجهاض؛ والحمل لم يتجاوز أربعة أشهر ، يمكن أن تدخل هذه الحالة في حكم الضرورة.

¹ (ابن عابدين- حاشية ابن عابدين- ج2، ص(380)، ابن الهمام-فتح القدير- ج2، ص(495)، الكاساني-بدائع الصانع- ج7، ص(325).

² (الرملي- نهاية المحتاج- ج8، ص(416).

³ (المرادوي- الإنصاف- ج1، ص(386)، الفروع- ج6، ص(191).

⁴ (ابن عابدين- حاشية بن عابدين- ج2، ص(380)، ابن الهمام-فتح القدير- ج2، ص(495).

-جمهور علماء الحنابلة وبعض الحنفية (1)أفتوا:بجواز إسقاط الحمل في هذه المدة وحصر جمهور الفقهاء الجواز في الأربعين الأولى من الحمل، في حالة تحقق هلاك الأم، باستمرار الحمل.

والذي تميل إليه الباحثة: -جواز إجهاض الجنين قبل نفخ الروح فيه، إذا ثبت طبياً ثبوت قطعياً لا ظنياً بالوسائل الحديثة، إن في الجنين عيوب وراثية خطيرة تسري بالوارثة في أسرته. -أو أن استمرار الحمل إذا ثبت ثبوتاً قطعياً دون ريب بالوسائل الحديثة، أنه يهدد حياة الأم و يتسبب في موتها.

-أما ما يمكن علاجه طبياً أو جراحياً، ويتلاءم مع الحياة العادية، فلا يعتبر عذراً مبيحاً للإجهاض، ويتضح لنا أن المعيار في إباحة الإجهاض، قبل نفخ الروح في الجنين، وهو أن يثبت طبياً وعلمياً وواقعاً خطورة ما به من عيوب وراثية لا شفاء منها وتنتقل لسلالة أسرته، أو خطورة استمراره على حياة الأم. -أما العيوب الجسمية كا نقص الأطراف أو نقص في السمع و البصر، فلا تعتبر ذريعة وعذراً مبيحاً للإجهاض.

(1)الشريبي- في الإقناع- ج54، ص(129).

ثالثاً : الكراهية

نقل بن عابدين : عن علي بن موسى أحد فقهاء الحنفية ،⁽¹⁾ إنه يكره الإجهاض قبل نفخ الروح لأن النطفة، مألها إلى الحياة، و التخلق، فحكمها كما في بيضة صيد المحرم.
رابعا: رأي عند المالكية⁽²⁾ في قول (فيما قبل الأربعين يوماً) كذلك قول مرجح عند الشافعية ،⁽³⁾ يقول الرملي: (لا يقال في الإجهاض قبل نفخ الروح أنه خلاف الأولى، بل محتمل للتنزيه والتحريم وقوى التحريم فيما قرب من زمن نفخ الروح لأنه جريمة).

رابعا : التحريم

وقال المالكية:⁽⁴⁾ بالتحريم مطلقاً، وهو أيضا قول بعض الحنفية، وبعض الشافعية ، وبعض الحنابلة، قال الدردير في شرحه على مختصر خليل: (يحرم إخراج المني من الرحم ولو قبل الأربعين يوماً، أما إذا نفخت الروح فيحرم إجماعاً).
وكذلك القول بالتحريم عند بعض الشافعية⁽⁵⁾ ، لأن النطفة بعد علوقها بالرحم آلة إلى التخلق ، ومهيأة لنفخ الروح.⁽⁶⁾
-القول بالمنع مطلقاً، وهو ما قالت به هيئة كبار العلماء، لأن في الإسقاط واخراج الماء إتلافاً للنسل، و فتح باباً للفساد فيجب سده.

¹ (ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - ج 2، ص 380).

² (الدسوقي - حاشية الدسوقي - ج 2، ص 266)، ابن جزى - القوانين الفقهية - (235).

³ (انظر: الرملي - نهاية المحتاج - ج 8، ص 416).

⁴ (انظر: الدردير - الشرح الكبير - ج 2، ص (266-267)، ابن رشد - بداية المجتهد - ج 2، ص (453).

⁵ (الرملي - نهاية المحتاج - ج 8، ص 416).

⁶ (المرداوي - الإنصاف - ج 1، ص 386)، ابن قدامة - المغني - ج 7، ص (816).

المطلب الثاني: حكم الإجهاض بعد نفخ الروح

ذكر البوطي في كتابه تحديد النسل (1) أن الجنين إذا بلغ مرحلة ما بعد نفخ الروح ففيه حالتان :

الحالة الأولى

أن لا تكون مدة الحمل قد كملت بعد ولكن هناك مخاوف تهدد حياة الأم إذا استمر الحمل ، فلا يحل الإجهاض في هذه الحالة، وتأثم الأم ، لأنها آثرت حياتها على حياة الجنين التي أشبه ما تكون بإنسان اشرف على الموت بسبب الجوع ؛ فلا يحل له أن يقتل إنسانا معصوم الدم ، ليأكل من لحمه لإنقاذ نفسه من الموت . (2)

وكذلك لاتعد هذه الحالة مبررا للإجهاض لأنه متوقعة وليس واقعة بالفعل .

الحالة الثانية

أن تكتمل مدة الحمل ، ومصححتين: ت مدة الحمل وأشرفت الأم على الوضع ولكنها فوجئت بالأم وأمراض بحيث أن الجهود لا تتمر إلا حياة واحدة فقط إما حياة الأم أو حياة الجنين فالمسألة أمام تعارض مصححتين : فالطبيب في هذه الحالة له أن يجتهد في ترجيح أحد الأمرين إذا تعذر الجمع بينهما. (3)

✚ وترجح الباحثة مصلحة إنقاذ الأم على إنقاذ الجنين:

لأن الأم هي الأصل ، فلا يضح بها في سبيل بقاء الجنين ، أما إذا كان الإجهاض من حمل سفاح ، ولا يكون مر عليه أربعين يوماً فلا يجوز في هذه الحالة الإجهاض ، لأن فيه إساءة للمجتمع بسبب إشاعة الفاحشة فيه، ولا ينظر للمصلحة الفردية التي تدفع الزانية لإسقاط حملها ، بل لابد من سد هذا الباب عليها، للمحافظة على المصلحة العامة، وحفظ المجتمع من انتشار الفاحشة فيه.

وما يحدث من حوادث الإجهاض ، بسبب حمل الزنا ، بقصد التستر على الزانية ، وعدم فضحها أثم على

أثم.

¹ (البوطي - تحديد النسب السلوقية وعلاجاً، 95-96)

² (ابن قدامة - المغني - ج 8، ص 2440).

³ (العز بن عبد السلام - قواعد الأحكام في مصالح الأنام - ج 1، ص 57-76).

المطلب الثالث: القول الراجع

حكم الإجهاض قبل نفخ الروح فيه :

هو التحريم ؛ لأن النطفة آلة إلى التخلق ، و مهياة إلى نفخ الروح ، مالم يثبت قطعياً بوسائل الطب الحديثة أن الجنين به عيوباً وراثية خطيرة، لا تتلاءم مع الحياة ، وأن هذه العيوب تنتقل بالوراثة ، أو أن الأم مهددة حياتها باستمرار هذا الحمل .

حكم الإجهاض بعد نفخ الروح :

التحريم بأي طريقة من الطرق التي تتسبب في نزول الجنين من بطن أمه ، مالم يكن هناك ضرورة لذلك بتقرير من الأطباء المختصين أنه فيه خطر على صحة الأم ويهدد حياتها، فحينئذ يباح بل يصبح واجباً .
والله اعلم

فتاوي في الإجهاض

وجه سؤالاً للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء من مدير عام المستشفيات بوزارة الصحة وكان السؤال عن عدد أيام الجنين التي يعتبر فيها وفاة، و الأيام التي يعتبر فيها إجهاض.⁽¹⁾
أجابت اللجنة بما يلي:

أولاً: حكم الإسقاط:

- 1 - أن إنزال الحمل في جميع مراحلها محرم شرعاً.
- 2 - إن إنزال الحمل في الأربعين الأولى ؛ لا يجوز إلا لرد خطر متوقع ، أو حصول مصلحة شرعية، بتقرير من المختصين في الطب والشرع.
- 3 - يحرم إسقاط الحمل في مرحلة العلقة أو المضغة إلا إذا تقرر إن استمرار الحمل خطر على صحة الأم ؛ و يخشى عليها الهلاك من استمراره.
- 4 - بعد المرحلة الثالثة ، وبعد إتمام أربعة أشهر من الحمل يحرم إسقاطه؛ حتى يؤكد مجموعة من الأطباء المختصين الثقات ، أن استمرار الحمل يتسبب في وفاة الأم.

¹ (فتاوي اللجنة الدائمة للإفتاء (جزء: 21، ص(436-435)، الفتوى رقم (17576-2768)، 1415/7/2هـ

المبحث الثالث : عقوبة الإجهاض

المطلب الأول: تحقق الجناية على الجنين

اشترط بعض الفقهاء شروطاً لتحقيق الجناية على الجنين منها :

- أن يخرج الجنين عن أمه،⁽¹⁾ لا يثبت له حكم إلا بالخروج فإن لم ينفصل عن أمه بسبب الجناية فلا شيء فيه ، لعدم وجوده إلا إذا قطعت وسائل الطب بوجوده ، وموته بسبب الجناية على أمه فينبغي حينئذ العقوبة على الجاني .

اشترط الحنفية:⁽²⁾

- أن يخرج الجنين من بطن أمه وهي حية، فإن خرج ميتاً بعد موت أمه ، فلا يضمن الجاني إلا دية الأم فقط ، ولأن موت الأم سبب ظاهر في موت الجنين .

الشافعية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾: لا يفرقون بين انفصال الجنين في حياة أمه، أو موتها لأن الجنين مات بجنابة الجاني وعرف بخروجه فالواجب ضمانه ، كأنما سقط في حياتها ، لأنه لو سقط في حياتها ضمنه .

- اشتراط وجود ما يدل على أنه آدمي بأن تستبين بعض خلقه أو يشهد الثقات بأنه بداية تصور آدمي وقد وجد من الفقهاء من اشترط استبانة بعض الخلق ونفي العقوبة فيما وراء ذلك.⁽⁵⁾

أن يحصل الثاني: جنابة تستلزم انفصال الجنين عن أمه عرفاً، سواء كانت الجنابة بفعل الحامل نفسها، أو بفعل غيرها طوعاً أو كرهاً.⁽⁶⁾

¹ (المحلي - شرح المحلي على المنهاج - ج4، ص168).

² (ابن عابدين - رد المحتار - ج5، ص360)، البدائع - ج7، ص326).

³ (الشريبي - الإقناع - ج4، ص135)، مغني المحتاج - ج4، ص103).

⁴ (ابن قدامة - المغني - ج9، ص135).

⁵ (ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - ج5، ص581)، ابن قدامة - المغني - ج9، ص539)، المحلي على المنهاج -

ج4، ص135).

⁶ (الشريبي - مغني المحتاج - ج4، ص103)، ابن قدامة - المغني - ج8، ص405) (ابن عابدين - رد المحتار -

ج5، ص360).

المطلب الثاني : العقوبة الأصلية للإجهاض

رتب الشارع عقوبة على هذه الجناية عقوبة أصلية وبديلة وعقوبة تبعية وهي كالتالي:

العقوبة الأصلية للإجهاض

والغرة: من معاني الغرة في اللغة: بياض الجبهة فوق الدرهم، والأغر من الخيل، هو الذي له بياض في جبهته فوق الدرهم .

والغرة : هي العبد والأمة .

وفي الاصطلاح عند الفقهاء: هي ما فوق الوجه في الوضوء، وتقال ايضاً في الواجب للجنين عند الإعتداء عليه.

واتفق الفقهاء على أن الواجب في الإعتداء على جنين المرأة الحرة هو الغرة، كما جاء عن النبي - ﷺ - فيما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - في صحيح مسلم: أن امرأتين من هذيل، اعتدت إحداها على الأخرى، فاسقطت حملها، فحكم فيه النبي - ﷺ - بغرة عبدٍ أو أمة⁽¹⁾.
والموجب للغرة كل جريمة تكون متسببة في خروج الجنين من بطن أمه ميتاً ؛ سواء كانت الجريمة بسبب عمل أو لفظ، ولو كان من الحامل نفسها، أو من زوجها ؛ خطأً أو عمدًا⁽²⁾.

لاخلاف بين الفقهاء أن الغرة لله تعالى والكفارة للأجنة فإن ألفت المرأة جنين أو أكثر، تعدد الواجب بتعدددهم ؛ لأنه ضمان إنسان متعدد بتعدد ه كالدية⁽³⁾.

⁽¹⁾العسقلاني-فتح الباري-ج12،ص(247).

⁽²⁾الكاسائي-بدائع الصنائع-ج7،ص(325)،ابن عابدين-حاشية بن عابدين-ج5،ص(377)،ابن قدامة-المغني-ج9،ص(557)،ابن رشد-بداية المجتهد-ج2،ص(407)،الشريبي-مغني المحتاج-ج4،ص(103)،المهذب-ج2،ص(198).

⁽³⁾ابن عابدين-حاشية بن عابدين-ج5،ص(377)،ابن قدامة-المغني-ج7،ص(816).

ثانياً: الكفارة

هي العقوبة المقدره حقا لله تعالى: والكفارة هناء عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد صيام شهرين متتابعين. ذهب الحنفية (1) والمالكية: (2) إلى أن الكفارة مندوبة، و ليس واجبة ؛ لأن النبي - ﷺ - لم يقضي إلا بالغرّة، و لأن الكفارة هي عقوبة، لأنها جعلت للزجر، و عرف وجوبها للنفوس المطلقة . والعقوبة كذلك لا ينطبق فيها القياس ؛ لأن الجنين يعتبر إنسان من جهة ، دون جهة ، لا مطلقا ، لهذا لم يتوجب فيه كافة البدل ، فلذا لا تلزم فيه الكفارة ؛ لأن الأعضاء ليس فيها كفارة ؛ ولكن يتقرب إلى الله تعالى بالكفارة .

قول الشافعية (3) والحنابلة: (4) تجب الكفارة مع الغرة ، لأنها حقا لله تعالى ، و ليس حقا للآدمي ، ولأن الجنين إنسان مضمون بالدية ، فوجب فيه الكفارة ، و عدم ذكر الكفارة ، لا يعني عدم وجوبها ، فقد ذكر النبي - ﷺ - في رواية أخرى الدية ، و لم يذكر الكفارة ، فإن الجنين إذا كان أبويه مسلمان أو أحدهما فإنه مضمون بالدية والكفارة ، (وهذا هو الخلاف بين الفقهاء) .

نص الشافعية والحنابلة: على إنه إذا ساهم أكثر من شخص، في جريمة الإجهاض، ووجب على كل من ساهم كفارة ؛ لأن المقصود من الكفارة الردع ، أما الغرة فواحدة لأنها للبديلة . وفي جنين الكتائية والمجوسية ممن لهم أمان عشر دية أمه وكذلك جنين الكافرة. (5) الغرة عقوبة أصلية خاصة فيما إذا ألفت المضروبة الجنين ميتا ، فلو ألفت الجنين حيا ثم مات، بسبب الجناية ففيه الدية كاملة ، وفيه الكفارة ؛ لأنه قتل آدمي خطأ ، أو شبه عمدا، وفيه الحرمان من الميراث ، كما قال الجمهور . (6)

¹ (الزيلعي- تبين الحقائق- ج6، ص141)، الكاسائي- البدائع- ج7، ص326).

² (الدسوقي- حاشية الدسوقي- ج4، ص268-269)، الخرشبي- شرح الخرشبي- ج5، ص274)، الخطاب- مواهب الجليل- ج6، ص257).

³ (الرملي- نهاية المحتاج- ج4، ص95).

⁴ (ابن قدامة- المغني- ج7، ص816).

⁵ (الشريبي- مغني المحتاج- ج4، ص103)، ابن قدامة- المغني- ج7، ص800).

⁶ (ابن عابدين- حاشية بن عابدين- ج5، ص316)، الكاسائي- البدائع- ج7، ص326)، الزيلعي- تبين الحقائق- ج6، ص140)، الشريبي- مغني المحتاج- ج3، ص105)، ابن قدامة- المغني- ج8، ص811)، الدردير- الشرح الكبير- ج4، ص269).

وقول المالكية الراجح: (1) ويجب القصاص إذا تم الأعتداء على الحامل بالضرب على بطنها، وأدى هذا الأعتداء إلى الموت، فتجب الدية وليس الغرة، إذا لم يؤدي الفعل غالباً إلى نتيجة كالضرب على اليد، لأن الجنين إذا ستهل صار من جملة الأحياء، فلم يكن فيه غرة. وقال بن الحاجب المشهور: وهو قول أشهب، وهو أنه لا قصاص في هذه الحالة، بل تجب الدية في مال الجاني.

من تلزمه الغرة

الغرة تلزم العاقلة، في سنة؛ لجنين الحرة، عند فقهاء الحنفية (2)، لأن النبي - ﷺ - قضى بالغرة على العاقلة في سنة، وليس للمعتدي نصيب في الميراث، وهذا هو الراجح عند الشافعية (3)، فقد قالوا: الغرة على عاقلة المعتدي، ولو كان المعتدي الحامل نفسها، لأن الإعتداء على الجنين لا عمد فيه، بل يلحقه الخطأ وشبه العمد، سواء كان الإعتداء على الأم خطأ أم عمد أم شبه عمد.

وللحنفية في هذه المسألة إيجاز، إذ قالوا: لو اعتدى الرجل على امرأته، فطرح حملها ميتاً، فالغرة تكون على عاقلة الأب، ويحرم من الميراث منها، وإذا الحمل اجهضت نفسها عمداً، بدون رضی زوجها، فإن عاقلتها تتكفل بالغرة، ولا ترث منه. وأما إذا رضي زوجها ولم تقصد فإنه ليس فيه غرة، لأن الزوج الوارث والغرة له، و أعطى زوجته الأذن بإهلاك حقه، والصحيح أن الغرة تلزم عاقلتها، فإن لم يكن لها عاقلة فيكون في مالها، ولو أن الزوجة قالت لأحد أن يسقط جنينها، ففعل الذي قالت له فلا يلزمه شيء، إذا كان برضى الزوج. (4)

(1) مسلم: صحيح مسلم - 2037/4 رقم الحديث (2644).

(2) الزيلعي - تبين الحقائق - ج 6، ص (1040)، ابن عابدين - حاشية بن عابدين - ج 5، ص (377).

(3) الأنصاري - أسنى المطالب - ج 4، ص (94)، المهذب - ج 2، ص (198).

(4) ابن عابدين - حاشية بن عابدين - ج 5، ص (377)، الزيلعي - تبين الحقائق - ج 6، ص (141).

ويرى المالكية

أن الغرة تجب في مال المعتدي في حال التعمد المطلق ، وكذلك في حال الخطأ، إلا أن يساوي ثلث ديته فأكثر فيكون على العاقلة ،مثل لو اعتدى مجوسي بالضرب على امرأة حرة حامل ،فطرح جنينها فإن الغرة هنا أكثر من ثلث دية المعتدي ؛لأن دية المعتدي المجوسي ستة وستون ديناراً ، ودية المرأة الحرة خمسمائة ديناراً ، عشرين ديناراً، وهي أكثر من ثلث دية المعتدي .(1)

ويوافق الشافعية المالكية (2) في قول مرجوح عندهم لو كانت جريمة الإسقاط مقصودة ،فإن قصد الجريمة فعليه الغرة ، وليست على العاقلة ، بناء على اتضاح القصد فيه .

أما الحنابلة (3) فقالوا ذا توفي الجنين مع أمه وكان الإعتداء عليه خطأ أو شبه عمد فتكون الغرة على العاقلة

وإذا كان الإعتداء عمداً ،و توفي الجنين فقط ،دون أمه ؛فإن الغرة تكون في مال المعتدي ، و ما تتحملة العاقلة يكون مؤخرأ في خلال ثلاث سنوات ، وقيل :من حكم عليه بالكفارة تكون في ماله مطلقاً على الصحيح من المذهب ، وقيل خطأ الإمام والحاكم يكون من بيت المال .

¹الدسوقي-حاشية الدسوقي-ج4،ص(368)،ابن رشد-بداية المجتهد-ج2،ص(408)،الخطاب-مواهب الجليل-

ج6،ص(257)،ابن جزئ-القوانين-ص(247).

²الرملي-نهایة المحتاج-ج7،ص(363).

³ابن قدامة-المغني-ج7،ص(806)،مفلح-الفروع-ج3،ص(449-451)،المرداوي-الإنصاف-

ج10،ص(119-123).

المطلب الثالث: عقوبة الإجهاض البديلة

تتمثل العقوبة البديلة عند عدم وجود الرقيق، بدفع ما يوازي نصف عشر دية الرجل أو عشر دية المرأة، وذلك بمقدار خمسمائة درهم أو بما يوازيها، ففي حديث المغيرة بن شعبة :
- أنّ ضربت إحداهما الأخرى بعمود فسطاطٍ فقتلتها، ف قضى رسولُ الله ﷺ بالديّةِ على عصابة القتالَةِ، وقضى لما في بطنها بغيره، ... صححه الألباني (1)

وفيه غرة عبد أو أمة، أو خمسمائة أو فرس أو مائة وعشرون شاة. (2)
ومن الفقهاء من يرى أن الدية اثنا عشر ألف درهم يقدر نصف عشره بستمائة درهم

وأما جنين الكتابية والمجوسية ممن لهم أمان، إذا كان محكوما بكفره، ففيه عشر دية أمه، وكذلك جنين الكافرة إذا قتله نتيجة للجناية ميتا في حياتها. (3)

¹رواه النسائي: - صحيح النسائي-ص(4838)، رواه مسلم -: صحيح مسلم -ص(1682).

²الزيلعي-نصب الراية-ج4،ص(381)، الهيثمي-مجموعة الزوائد ومنبع الفوائد -ج6،ص(300).

³ابن قدامة-المغني-ج7،ص(800)، الشريبي-مغني المحتاج-ج4،ص(103).

عقوبة الإجهاض التبعية

قرر الفقهاء: أن ضارب المرأة التي أجهضت بسبب الضرب لا يرث من الغرة شيئاً، ولا من غيرها، لأنه قاتل مباشرة عدواناً، و القتل عدوان من أسباب حرمان الميراث، له لقوله - ﷺ - (لا يرث القاتل شيئاً) (1) هذا مجمل ما جاء في بدائع الصنائع. (2)

الحنفية اشتروا أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً، فلا يحرم الصبي والمجنون، لعدم وجوب القصاص، ولا كفارة عليهما. (3)

-ومن العقوبة التبعية للإجهاض الحرمان من الوصية الموصى بها للجنين، إن كان هو المتسبب بالإجهاض وارثاً للجنين عند إسقاطه؛ لأنه يحرم منها كل قاتل مباشرة: كالحاطئ والعامد، دون المتسبب، لأنه غير قاتل حقيقة، كما جاء في الوجيز. (4)

-أما لو ألت الأم الجنين حياً، ثم مات، ففيه دية كاملة وفيه الكفارة؛ لأنه قتل آدمي خطأ، أو شبه عمد، وفيه الحرمان من الميراث؛ لأنه قتل غير مأذون فيه. (5)

(1) الزيلعي - نصب الراية - ج 4، ص (428).

(2) الكاسائي - بدائع الصنائع - ج 7، ص (326).

(3) ابن عابدين - حاشية عابدين - ج 5، ص (489).

(4) الغزالي - الوجيز - ج 1، ص (269-270).

(5) ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - ج 5، ص (342).

الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة ، و بتوفيق من الله ، حاولت الباحثة الوقوف على حكم الإجهاض ، و عرضت آراء الفقهاء و أقوالهم فيه ، و ما يتعلق به من أحكام في الصلاة والعدة و الطلاق ، تأتي إلى ختام هذا البحث، فأحمد الله تعالى الذي انعم علي بإتمام هذا البحث، وعسى الله أن ينفع به، ويجعله خالصاً لوجه سبحانه.

وستحاول الباحثة استخلاص النتائج ، ثم تتبعها بالتوصيات المقترحة، فيما يأتي:

النتائج

- 1- أن الإنسان مطبوع على حب البقاء ويرى في إنجاب الأولاد امتداد لبقائه واستمرار لذكوره.
- 2- إنجاب الأولاد يعد قرينة يثاب عليها الإنسان ؛ إذا اخلص النية فيها لله تعالى .
- 3- نفخ الروح في الجنين في نهاية الأربعين الثالثة ،من علوق الجنين بالرحم .
- 4- تبين قدرة الله تعالى ؛ من خلال دراسة تكوين الأجنة ، ومراحل نموها ، وعنايته بالإنسان الذي يعد أساس عمارة الأرض ، وهذه الدراسة تزيد المتأمل إيماناً و يقيناً ، و تدعوه إلى التفكير في مبدئ خلقه ، وإن الذي قدر على الخلق من العدم ، قادراً على أعادته من باب أولى- سبحانه جلا في علاه.
- 5- لا يمكن القياس على الحالات الفردية ، التي قال الشارع فيها بالإباحة، بتطبيقه على كافة الحالات ؛ لأن فيه إهدار لحق الأجنة في الحياة ، واعتراض على حكمة الله، و أهداف الشريعة في المحافظة على النفس والنسل.
- 6- يجب التدرج في الوسائل المستخدمة للإجهاض ، في الحالات المباح فيها الإجهاض لسبب معين معتبر في الشرع ، فلا تعمل العملية الجراحية، إلا إذا تعذر ما هو أقل خطراً.
- 7- أن القول الراجح في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح فيه هو التحريم ،لأن النطفة آلة إلى التخلق ، ومهيأة لنفخ الروح ، مالم يكن هناك عذر، أو ضرورة لإنقاذ حياة الأم ، و دفع الخطر عنها .
- 8- إذا ثبت ثبوتاً قطعياً بوسائل الطب الحديثة، أن الجنين به عيوباً وراثية تسري في سلالة أسرته بالوراثة ؛ فإنه يجوز الإجهاض مالم يبلغ الأربعين الثالثة .

- 9- الأجنة المعيبة التي يمكن علاجها طبيًا أو جراحياً ، أو التي من الممكن تتلاءم مع الحياة ، فلا تعتبر عيوب فيها عذر شرعي مبيحاً للإجهاض.
- 10- أن الحمل إذا نفخت فيه الروح ؛ فإنه يحرم قتله بالإجهاض ، بأي وسيلة مؤذية إلى نزوله ، إلا إذا دعت الضرورة بقرار من الأطباء ، بأن بقاء الحمل ضار بأمه ، فحينئذ يباح الإجهاض ، بل يصبح واجباً ؛ لإنقاذ حياة الأم .
- 11- دية الأم إذا توفيت بالجناية عليها ، أو بالإسقاط ؛ فهي مثل الجنائيات الأخرى ، مغلظة في العمد ، ومخففة في شبه العمد والخطأ و تتحملها العاقلة .
- 12- إذا ثبت الخطأ من الطبيب فإنه يلزمه الضمان و التعزير ، حيثما تراه الجهة المسؤولة .
- 13- اتضح إن كل شخص له صلة بالإسقاط ، أو كان سبب فيه ، فإنه يلزمه الضمان بالدية و الكفارة.
- 14- اتضح من خلال هذه الدراسة ، أن مسؤولية الأطباء في الإجهاض ، أقوى من غيرهم ؛ لأنه الجهة التي تلجأ إليها من أرادت الإجهاض ، و لكن بعض الأطباء ؛ يدفعهم الطمع ، إلى التجاوز وإجراء الإجهاض غير المشروع .

التوصيات

- 1- إن الحكم الشرعي المتعلق بالأعمال الطبية، هو حكم واقعي ، عملي يمكن تطبيقه ، و الالتزام به ، فليس صعب على التطبيق ؛ ولكن المشكلة في غياب الرقابة الذاتية و الدينية ، عند بعض الأطباء ، و الاقتراح هو محاولة تأصيل النظرة الشرعية في كليات الطب في العالم الإسلامي .
- 2- ومن خلال دراسة الأحكام المتعلقة بالإجهاض ، تظهر عظمة الفقه الإسلامي ، واختصاص أحكامه بالشمولية، و هذا مما يجعل هذه الشريعة صالحة لكل زمان ومكان ، و تبين كذلك منزلة الاجتهاد ، و حكمة الشرع في الأحكام العامة ؛ الحث على الاجتهاد و إستخلاص مثل هذه الأحكام ، بإدخالها تحت عموم دليل ، أو تخريجها على قاعدة فقهية أو أصل معين .
- 3- اقتراح إقامة ندوات ومؤتمرات علمية ؛ لنشر وعي إسلامي حول الإجهاض و خطره.

والله ولي التوفيق

فهرس المصادر المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب الحديث

- 1- ابن حجر أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري / الطبعة السفلية (1380هـ) ابن حنبل أحمد - المسند.
- 2- ابن ماجه أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ) سنن ابن ماجه / مطبعة عيسى الحلبي القاهرة.
- 3- أبو داود سليمان بن الأشعث الأردني- سنن أبي داود / طبعة عيسى الحلبي 1371هـ- القاهرة.
- 4- البخاري أبو محمد عبدالله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ) صحيح البخاري - طبعة الشعب.
- 5- البيهقي: أبو بكر أحمد بن حسين بن علي ، السنن الكبرى / طبعة مجلس المعارف النظامية - 1344هـ
- 6- الزيلعي : عبدالله بن يوسف ، نصب الرأية / المكتبة الإسلامية - بيروت.
- 7- الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار - شرح منتقى الأخبار / مطبعة : مصطفى الحلبي - القاهرة.
- 8- النيسابوري : أبو الحسن مسلم بن حجاج (ت 261هـ).
- 9- الهيثمي : نورالدين علي بن أبي بكر (ت 807هـ)، مجمع الزوائد - ومنبع الفوائد / مكتبة المقدسي (1352هـ).

ثالثاً: كتب الفقه

الفقه الحنفي

- 1- ابن عابدين محمد أمين (ت 1252هـ) حاشية ابن عابدين - رد المختار على الدر المختار / طبعة : مصطفى الحلبي 1272هـ القاهرة.
- 2- ابن همام محمد بن عبد الواحد - فتح القدير / طبعة مصطفى الحلبي 1389هـ - القاهرة.
- 3- الزيلعي: عثمان بن علي (ت 743هـ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق / طبعة أولى بولاق 1313هـ.
- 4- الكاساني: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ) الطبعة: الثانية، 1406هـ - 1986م - الناشر: دار الكتب العلمية.

الفقه المالكي

- 1- ابن جزيء أبو القاسم محمد بن أحمد (ت 241هـ).
- 2- ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي بداية المجتهد ونهاية المقتصد/مطابع الإعلانات الشرقية القاهرة 1386هـ.
- 3- الخرشبي علي مختصر سيدي خليل (ت 1101هـ).
- 4- الدردير أحمد بن محمد (ت 1201هـ).
- 5- الدسوقي محمد بن عرفه (ت 1230هـ).

الفقه الشافعي

- 1- الأنصاري الشيخ زكريا أسني المطالب في شرح روض الطالب / طبعة اليمنية - القاهرة 1313هـ.
- 2- ابن قدامه أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد (ت 620هـ) المغني/مكتبة الرياض الحديثة الرياض - بلا.
- 3- البهوتي منصور بن يونس (ت 1051هـ) كشاف القناع / مكتبة النصر الحديثة - الرياض.
- 4- المرادوي علاء الدين أبي الحسن بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف / مطبعة السنة المحمدية - طبعة أولى - 1375هـ.

رابعاً: الكتب الفقهية

- 1- أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي - رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد الإسلامية د. إبراهيم بن محمد قاسم محمد رحيم، الطبعة الأولى 1422-2002م.
- 2- البوطي - محمد سعيد - تحديد النسل وقاية والجنين، مكتبة الفارابي - دمشق.
- 3- القضاة - شرف القضاة - متى تنفخ الروح في الجنين، دار الفرقان م. 1990.
- 4- المكتبة الوقفية، المكتبة الشاملة .
- 5- مشكلة الإجهاض - محمد علي البار - الدار السعودية، للنشر الطبعة الأولى 1405-1985هـ

خامساً : كتب المعاجم

- 1- ابن منظور : محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي ، ت- 711هـ - لسان العرب- ، الناشر: دار صادر - بيروت- الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- 2- الفيروزآبادي - مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب- ت: 817هـ- القاموس المحيط - ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- محمد نعيم العرقسوسي- ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

فهرس الموضوعات

3	ملخص الدراسة.....
5	المقدمة.....
5	أهمية البحث وسبب اختياري له
6	أهداف البحث.....
6	إشكالية الدراسة.....
6	الصعوبات التي واجهتني
7	الدراسات السابقة
8	منهجية الدراسة
9	هيكلية الدراسة.....
10	المبحث الأول : حقيقة الإجهاض واشتمل على ثلاثة مطالب:
10	المطلب الأول : معنى الإجهاض
10	معنى الإجهاض في اللغة :
10	والمعنى عند الفقهاء:.....
10	تعريف الإجهاض في الطب:.....
11	أنواع الإجهاض
11	والإجهاض الجنائي :
12	أسباب الإجهاض.....
13	إحصائيات عمليات الإجهاض في العالم؛ فإنها:.....

- 14.....المطلب الثاني: دواعي الإجهاض
- 14.....دواعي الإجهاض كثيرة منها :
- 14.....ولكي تتحقق تلك الدواعي لابد من اخذ الاعتبار في الشرع بالشروط الآتية:
- 15.....أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق
- 15.....وللفقهاء في هذه المسألة أقوال :
- 15.....أما بالنسبة لإنقضاء العدة ووقوع الطلاق المعلق على الولادة:
- 16.....ثانيًا: الأحكام بعد سقوط الحمل:
- 16.....أولاً: إذا نزل الحمل في المرحلة الأولى:
- 16.....ثانيًا : إذا نزل الحمل في المرحلة الثالثة.....
- 16.....ثالثاً: إذا خرج الحمل في المرحلة الرابعة.....
- 17.....المطلب الثالث : متى تنفخ الروح في الجنين
- 17.....تعريف الجنين:
- 17.....مراحل تكوين الجنين في بطن أمه :
- 17.....المرحلة الأولى:النطفة.....
- 17.....والنطفة تمر بثلاثة أطوار :.....
- 18.....مرحلة الثانية:العلقه:.....
- 18.....المرحلة الثالثة: المضغة.....
- 19.....المرحلة الرابعة والخامسة :.....
- 19.....المرحلة السادسة :.....
- 20.....مراحل تكوين الإنسان في القرآن الكريم والسنة النبوية.....
- 20.....وردت آيات عديدة في القرآن الكريم تبين مراحل تكوين الجنين ومنها:

- 21..... وكذلك وردت نصوص من السنة النبوية تحدد وقت مراحل الجنين الأولى :
24..... المبحث الثاني: حكم الإجهاض
24..... المطلب الأول: حكم الإجهاض قبل نفخ الروح
24..... أولاً: الإباحة المطلقة.
24..... ثانيا : الإباحة لعذر
26..... ثالثا : الكراهية.
26..... رابعا : التحريم
27..... المطلب الثاني: حكم الإجهاض بعد نفخ الروح
27..... الحالة الأولى
27..... الحالة الثانية
28..... المطلب الثالث: القول الراجح.
28..... حكم الإجهاض قبل نفخ الروح فيه :
28..... حكم الإجهاض بعد نفخ الروح :
28..... فتاوي في الإجهاض.
29..... المبحث الثالث : عقوبة الإجهاض
29..... المطلب الأول: تحقق الجنابة على الجنين.
29..... اشترط الحنفية :
29..... الشافعية)
30..... المطلب الثاني : العقوبة الأصلية للإجهاض
30..... الغرة :
31..... ثانيا: الكفارة

- 32..... من تلزمه الغرة
- 33..... ويرى المالكية
- 34..... المطلب الثالث: عقوبة الإجهاض البديلة
- 35..... عقوبة الإجهاض التبعية
- 36..... الخاتمة
- 36..... النتائج
- 37..... التوصيات
- 38..... فهرس المصادر المراجع
- 40..... فهرس الموضوعات